وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد
Ministry of Higher Education and scientific research
University of Oran 2 Mohamed Ben Ahmed

السنة الثالثة
ليسانس
علاقات دولية

سلسلة محاضرات لطلبة كلية الحقوق والعلوم السياسية

محاضرات في مقياس

تحليل السياسة الخارجية

من إعداد الأستاذ

د. محـــوز عمـــــر

ORCID :

جامعة وهران 2
2025/2024

محاضرة في مادة تحليل السياسة الخارجية

عنوان الليسانس: علاقات دولية **السداسي: الخامس**

اسم الوحدة: أساسية **اسم المادة: تحليل السياسة الخارجية**

الرصيد: 6 **المعامل: 3**

أهداف التعليم:

نحاول من خلال هذه المادة تقديم الأطر النظرية والآليات البحثية التي تمكن الطالب من التعرض إلى السياسات الخارجية للدولة بالتحليل والتفسير، من أجل فهم حقيقة وأبعاد توجهات الوحدات السياسية وتفاعلاتها على الساحة الدولية، والتي تختلف مضامينها ومخرجاتها من وحدة إلى أخرى، حيث نقدم ضمن البرنامج المعتمد مجموعة معتبرة من المعارف التي تكفل لنا شرح نسق السياسة الخارجية لأي وحدة دولية، والمشكل من مجموعة متغيرات داخلية وخارجية، نظمية وأيديولوجية، موضوعية ونفسية... في حلقة دائرية من التأثير والتأثر، تتبلور على ضوئها طرق مختلفة في صنع السياسات الخارجية وتفعيلها.

المعارف المسبقة المطلوبة:

يستوجب تحليل السياسة الخارجية من الطالب التمكن من مجموعة معارف نظرية ومنهجية بالدرجة الأولى ومعارف تحليلية عملية عن واقع العلاقات الدولية وحركية المجتمع الدولي بدرجة ثانية، ولعل أبرز المكتسبات الواجب حملها مسبقا ما تعلق بمادة ونظريات العلاقات الدولية ومناهج البحث في العلاقات الدولية ذات العلاقة المباشرة، إضافة إلى النظم السياسية المقارنة بدرجة أقل، ولعل المادة تحتاج في ذات السياق كسب معارف مرتبطة بجيوسياسية العلاقات الدولية ومادة الدبلوماسية والعلاقات القنصلية، وكذا القانون الدولي وقانون المنظمات الدولية.

د.محـــــوز عمـــــــر

تمهيد:

تعتبر عملية السياسة الخارجية إحدى أهم المرتكزات التي تعتمد عليها الدولة من أجل تحقيق أهدافها، عبر مختلف الأدوات والوسائل التي تستعملها، وذلك من خلال ما تمتلكه من إمكانيات وقدرات على التأثير الخارجي، فبعض الدول تلجأ إلى تحقيق أهدافها عبر الوسائل السلمية كالدبلوماسية، بينما تلجأ دولا أخرى إلى الوسائل العدوانية كالحرب، وهذا بدافع تحقيق غاياتها، ووفقا لما تتطلبه مصالحها.

إن البحث في نوعية العوامل والمحددات التي تضبط وتحدد سياسات الدول الخارجية هو جوهر موضوع تحليل السياسة الخارجية؛ أي البحث في الأسباب الكامنة وراء انتهاج الدول لسلوكات ومواقف دون غيرها في تفاعلها الخارجي مع بيئتها الخارجية. وفق هذا المنطق، تم ترتيب محاور هذه المطبوعة الموجهة لطلبة السنة ثالثة علاقات دولية؛ بحيث سيكتشف الطالب من خلالها قائمة متعددة من المقاربات والنماذج ضمن مستويات دف جميعها إلى تزويده بأطر تحليلية نظرية لسياسات الدول الخارجية.

إن تحليل السياسة الخارجية يلعب دورا مهما، يتمثل في جسر الهوة بين الدولة الأمة كوحدة تحليل تقف ورائها الوحدات الفرعية المشكلة للمكونات الداخلية من جهة، والنظام الدولي من جهة أخرى. بتعبير آخر بين المستوى الجزئي والمستوى الكلّي؛ حيث يقدّم لنا إسهامات مميزة للعلاقات الدولية على الصعيد النظري وفي الجانب المتعلق بترجمة وتأويل المخرجات، وعلى الصعيد المنهجي في الجانب المتعلق بوضع أدوات التحليل على المحك عبر اختبار قوتها التفسيرية. وعليه فإنه وفي هذه المحاور سيتم البحث ومن ثَّم الإجابة على إشكالية جوهرية متعلقة بماهية الاستبصارات التي يمكن لطالب العلاقات الدولية أن يستقيها من دراسته لمقياس تحليل السياسة الخارجية.

على الرغم من المحاولات العديدة المبذولة من طرف العديد من المهتمين بموضوعة السياسة الخارجية، ومحاولة التعريف بها تعريفا أكثر موضوعية وأقرب إلى الدقة، ويتسم بالتوافق، إلا أن الأمر مازال يتعذر تحقيقه على أرض الواقع. ولعلّ السبب في هذا يرجع إلى تعدد الزوايا والرؤى المختلفة، التي ينطلق منها المفكرون في النظر إلى موضوع السياسة الخارجية؛ إذ أن كلّ واحد منهم يحاول إعطاء تعريف ينسجم والزاوية التي يتبناها، وكذا بحسب توجه السلوك السياسي الخارجي الذي يحبذه، زيادة على أن السياسة الخارجية قد قدمت لها مفاهيم قائمة على مجموعة من العناصر تدخل في تركيبها وتؤثر عليها بشكل مباشر، وإضافة إلى ذلك، ما تأخذه هذه الظاهرة من مسالك مختلفة وأنماط متباينة، تتعدد تجلياتها من وحدة دولية إلى أخرى. هذا ناهيك عن تعدد القضايا وتنوع المجالات التي تواجهها، وهو ما شكل حجر عثرة نحو الاتفاق على تعريف - ولو عام - الظاهرة السياسة الخارجية.

المحور الأول: التعريف بالسياسة الخارجية

الدرس الأول: مفهوم ومعنى السياسة الخارجية.

إذا تأملنا مختلف الدراسات العلمية المتخصصة في تحليل السياسة الخارجية، سيتبادر إلى أذهاننا انطباع مبدئي مفاده غياب اتفاق في أدب السياسة الخارجية حول تعريف هذه الأخيرة، فقد عرفها بعض الدارسين تعريفا شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، وهذا ما ذهب إليه كل من "سنايدر R.Snyder، وفيرنيس "Edgar Furniss وكذا "حامد ربيع" الذي قال «تمثل السياسة الخارجية جميع صور النشاط الخارجي حتى وإن لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية».

ومن جهة أخرى يميل البعض إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزائها، كالأهداف والسلوكات، ومن هؤلاء "سيبوري Paul Seabaury" الذي يرى

«أن السياسة الخارجية تنصرف أساسا إلى أهداف الوحدة الدولية»، وهو لا يضع في حسبانه أن بعض الأهداف قد تظل مجرد رغبات لا تترجم بالضرورة إلى سلوكات محددة في البيئة الخارجية، مما قد يؤدي إلى نتائج مضللة عند تحليل موقف معين، أضف إلى ذلك أن السياسة الخارجية تتضمن ما هو أكثر من مجرد الأهداف.

هناك اتجاه آخر حاول أنصاره تقديم تعريف محدد بالتركيز على نوع معين من الأنشطة الخارجية للدولة، وهي المرتبطة بتغيير سلوكات الدول الأخرى ولعل من أهمهم من "جورج مودلسكي George Modelski، وباتريك مورجان Patrick Morgan وتشارلز هيرمان Charles Hermann" الذي قال عن السياسة الخارجية بأنها «تتألف من تلك السلوكات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعي القرار في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية». والقصور في هذا التعريف أنه حصر السياسة الخارجية في مجرد رصد سلوكات الدول، وبذلك فقد أخرج من نطاقها الأبعاد الأخرى المتعلقة بالأهداف والاستراتيجيات المعلنة.

هذا ويعرف "جوناتان ويكنفيلد Jonathan Wikenfled" وزملاؤه السياسة الخارجية على أنها «تلك الأفعال وردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها أو تتلقاها وترد عليها لاحقا الدول ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف (أو مشكلة) جديدة خارج حدودها السياسية....»، وإشكالية هذا التعريف أنه يقصر السياسة الخارجية على الدول، بيد أن العلاقات الدولية حاليا قد تغيرت إلى درجة أن الدول لم تعد الوحيدة القادرة على التأثير في البيئة الدولية.

ويقدم "بلانو Jack Plano" و"أولتون Roy Olton" تعريفا للسياسة الخارجية يركز على عنصري التخطيط والمصلحة الوطنية حيث هي وفق تعبيرهم «منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى

بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية»، وهذا الرأي قد أهمل العناصر الذاتية والنفسية التي مثلما سنرى تلعب دورا مهما، ضف إليه أن المصلحة الوطنية بحد ذاتها ليس لها وجود مستقل عن إداراكات صانع السياسة الخارجية لها.

هذا ويقدم "روزناو James Rosenaw" أكثر التعريفات شمولا للسياسة الخارجية إذ هي حسبه «منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق والأهداف المحددة سلفا»، وباستثناء هذا الرأي، فإن التعريفات السابقة لم تحدد الأبعاد المتصورة لعملية السياسة الخارجية، فهي إما كانت شديدة العمومية أو اقتصرت على أحد الأبعاد أو المكونات.

والواقع أن تعدد التعريفات وتفاوت نواحي التركيز فيها، إنما يعكس تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد التي تندرج في إطارها والعلاقة بينها، وهذا ما يحاول معالجته محمد السيد سليم في التعريف الذي اقترحه لالتماس معنى السياسة الخارجية بكل خصائصها وأبعادها، حيث قال «يقصد بالسياسة الخارجية برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة السياسية، من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي». ووفق هذا التعريف فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد سنتناول كل واحد منها منفردا على النحو الموالي.

الدرس الثاني: أبعاد وخصائص السياسة الخارجية.

أولا: البعد الواحدي للسياسة الخارجية.

تنصرف السياسة الخارجية إلى سلوك وحدة دولية واحدة، أي البرامج التي تنتهجها تلك الوحدة إزاء الوحدات الدولية الأخرى، وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية، حيث أن هذه الأخيرة تنصرف إلى مجموعة التفاعلات التي تحدث بين وحدتين دولتين أو أكثر في حالة مستمرة من التتابع والتشابك، لذلك تختلف موضوعات العلاقات الدولية عن السياسة الخارجية، فهذه الأخيرة تنصرف إلى المؤثرات الداخلية والخارجية فيها ومختلف القضايا التي تهتم بها الوحدة الدولية في المحيط الخارجي، بينما تشمل موضوعات العلاقات الدولية كل القضايا التفاعلية كالصراع الدولي والتكامل وسباق التسلح وغيرها....

ثانيا: البعد الرسمي للسياسة الخارجية.

سبق وذكرنا في أحد تعريفات السياسة الخارجية بأنها تلك السياسة التي يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية أو الأشخاص المخولين باتخاذ القرارات الملزمة، ولا يهم في هؤلاء مدى شرعيتهم او ديمقراطيتهم، ولكن المهم أنهم يملكون ناصية السلطة السياسية في دولتهم ويتحدثون باسمها في المجال الدولي.

ومن الصعوبة بما كان أن نحدد ماهية هؤلاء الأشخاص بطريقة نمطية في كل النظم السياسية، إذ أنهم يختلفون طبقا لطبيعة النظام السياسي، ولكنهم يشتركون في سمة عامة، وهي أنهم يعملون في مجال السلطة التنفيذية. وترجع أهمية قصر السياسة الخارجية على هؤلاء بالنظر إلى قدرتهم المنفردة في التأثير على توزيع الموارد بما يحقق أهداف السياسة الخارجية، وعلى الدخول في ارتباطات خارجية ملزمة للدولة ومؤثرة في النسق العالمي.

وأخيرا فإن رسمية السياسة الخارجية لا تقتضي بالضرورة أن يكون من توجه إليهم تلك السياسة رسميون أيضا، فقد يتعامل الممثلون الرسميون للدولة مع هيئات غير رسمية في الوحدات الدولية الأخرى.

ثالثا: *البعد العلني للسياسة الخارجية.*

يقصد بهذا الطابع أن برامج العمل الخارجي هي برامج مقصودة وقابلة للملاحظة لم تتكون بمحض الصدفة ولكن صانعيها قصدوا اتباعها لتحقيق أهداف معينة واعترفوا بمسؤوليتهم عنها، أما تلك التصرفات التي جاءت نتيجة التطور الطبيعي للأحداث وللتفاعل مع الدول الأخرى، فإنها لا تدخل في نطاق السياسة الخارجية.

هذا و يمكن تلمس السياسة الخارجية إلا من واقع مجموع الأقوال والأفعال التي صدرت عن صانع تلك السياسة، وفي هذا الصدد تقع على عاتق الدارسين مهمة الموازنة بين الأقوال والأفعال لاستخلاص حقيقة السياسة الخارجية.

رابعا: *البعد الاختياري للسياسة الخارجية.*

تتميز السياسة الخارجية بحكم أنها سياسة، بعنصر الاختيار، ويقصد بالاختيار أن السياسة الخارجية قد اختارها من يدعون صنعها من بين سياسات بديلة متاحة. وعنصر الاختيار لا يعني الحرية المطلقة لصانع السياسة الخارجية في تبني أي سياسة، لإن الاختيار لا يكون من بين بدائل نظرية وإنما منن بين مجموعة البدائل الممكنة في إطار المؤثرات والضغوط الناشئة من البيئتين الداخلية والخارجية.

خامسا: *البعد الهدفي للسياسة الخارجية.*

تتضمن السياسة الخارجية اختيارا لمجموعة من الأهداف وتعبئة بعض الموارد المتاحة لتحقيقها، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل آلي للبيئة

الخارجية مثلما تقول مدرسة التفسير البيروقراطي للسياسة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير في البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم معها لتحقيق مجموعة من الأهداف، ولعل أشهر من عبّر عن هذا الاتجاه هما "روزناو" و"سميث" حيث يتفقان أن السياسة الخارجية هي عملية هدفية محسوبة Goal Oriented.

إن تصور السياسة الخارجية كعملية هدفية يحقق عدة مزايا رئيسية في تحليل السياسة الخارجية هي:

1- أنه يسمح بالتمييز بين السياسة الخارجية وبين مجموعة التفاعلات التي تحدث بين الوحدة الدولية وبيئتها الخارجية، فالسياسة الخارجية هي أحد الروابط التي تنشؤها الوحدة الدولية مع بيئتها، حيث هناك أيضا تلك التفاعلات التي ينشؤها الأفراد والجماعات الخاصة (ثقافية، إقتصادية، إجتماعية....) مع المحيط الخارجي.
2- إن تحديد أهداف السياسة الخارجية يسمح لدارسي السياسة الخارجية بتصور السياسات الممكن اتباعها، ذلك أن تحديد مجموعة من الأهداف ينطوي على تحديد نطاق البدائل المتاحة لتحقيق تلك الأهداف.
3- إن تحديد أهداف السياسة الخارجية للدولة يوفر معيارا لتقييم وتقويم تلك السياسة، فالأهداف تسمح لنا بتحديد ما إذا كان السلوك الخارجي للدولة إيجابيا أم سلبيا.

سادسا: *البعد الخارجي للسياسة الخارجية.*

يمثل هذا البعد أهم الخصائص المميزة لطبيعة السياسة الخارجية، والتفصيل فيه يكون بالأساس من خلال ضبط حدود علاقتها بالسياسة الداخلية.

إن السياسة الخارجية وإن كانت تصاغ في إطار الوحدة الدولية فهي تسعى إلى تحقيق أهداف إزاء وحدات خارجية، بمعنى أن موضوعها يقبع خارج نطاق سيطرة الوحدة الدولية.

لكن من المتصور أن تتبع الوحدة الدولية سياسة تبدو وكأنها خارجية، ولكنها في الواقع ترمي إلى تحقيق أهداف داخل حدود تلك الوحدة، كما قد تتبع سياسة تبدو على أنها داخلية ولكنها في واقع الأمر تسعى إلى تحقيق أهداف خارج حدودها.

1/ الترابط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية: إن الواقع يقول بأن الفصل بين السياستين الخارجية والداخلية هو فصل تحليلي يهدف بالأساس إلى وضع حدود منهجية لمفهوم السياسة الخارجية، إنطلاقا من أن السياسة الخارجية قد تكون لها انعكاسات داخل حدود الدولة، مثلما أن السياسة الداخلية تُنتجُ آثارا بالنسبة لسلوك الدولة الخارجي، ومن ثم فإن السياستين الخارجية والداخلية تتسمان بالترابط، بما يعني أن الظواهر والأحداث التي تقع في أحد المجالين تُحدثُ ردود أفعال متوالية في المجال الآخر، أي أن الحدث لا يبدأ وينتهي في مجاله الدولي أو القومي، ولكنه قد ينتقل إلى المجال الآخر ثم ينعكس إلى المجال الذي بدأ منه، وللتوضيح أكثر نجمل فيما يلي الأشكال الأساسية التي يتخذها ذلك الترابط:

أ- *الترابط بين الهياكل الداخلية والسلوك الخارجي:* فالسلوك الخارجي للدولة هو في الواقع وبالأساس محصلة للعوامل الموضوعية التي تقبع داخل الدولة كمكونات وقدرات الدولة المتنوعة، إضافة إلى طبيعة النظام السياسي وكذا خصائص القيادة السياسية التي تؤثر في مسارات تلك السياسة.

ب-*المؤثرات الخارجية على السياسات العامة للدولة:* حيث أن السياسة الداخلية وتتبعها السياسة الخارجية لكثير من الدول تتأثر بمجموعة من المتغيرات التي تنشؤ

في إطار النسق العالمي (الفواعل الدولية والنظام الدولي) بل وحتى تلك العوامل الكامنة في البيئة الداخلية لبعض الوحدات الدولية الأخرى.

ج- *الترابط بين النظم والسياسات الداخلية للدول:* حيث لم تعد النظم والجماعات الداخلية تمارس وظائفها بشكل محصور داخل الحدود الإقليمية للدولة، بل تعدت ذلك لكي ترتبط من مختلف الدول ببعضها البعض وتمارس نفوذا دوليا.

2/ **الفوارق بين السياستين الداخلية والخارجية:** إن الترابط بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية لا يعني تماثلهما أو تطابقهما، فالواقع يفرز فروقا موضوعية وتحليلية تسمح لنا بتصور ظاهرة السياسة الخارجية كمجال مستقل للدراسة العلمية.

أ- *السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية مباشرة:* في رأي "روزناو" يمثل هذا الفارق جوهر اختلاف السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية، ومن هذا المنطلق يقدم ثلاثة مستويات أساسية لتحليل هذا العنصر هي:

- من حيث الدوافع: إذ تثير السياسة الخارجية لدى الجماهير دوافع (Motives) تختلف عن الدوافع التي تثيرها السياسة الداخلية، حيث يقل اهتمام الجماهير بالسياسة الخارجية عن اهتمامهم بالسياسة الداخلية التي تؤثر في حياتهم المباشرة، والتي من خلالها يؤثرون أيضا في السياسة العامة. ضف إلى ذلك أن قضايا السياسة الخارجية تثير قدرا من الاتفاق بين فئات الجماهير يفوق إلى حد كبير مقدار الاتفاق الذي يمكن أن تثيره قضايا السياسة الداخلية.
- من حيث الأدوار: تتميز السياسة الداخلية بتمايز مجموعة االصياغة كلا من السياستين، فمن جهة يكون عدد المشاركين في صنع السياسة الخارجية

والتأثير في مسارها أقل من نظرائهم في مجال السياسة الداخلية، ومن جهة أخرى فإن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية يتضمن التفاعل مع وحدات خارجية، أما السياسة الداخلية فإنه يمكن في كثير من الحالات التعامل مع قضاياها على مستوى داخلي بحت.

- من حيث أنماط التفاعلات: يتميز نمط التفاعلات في السياسة الخارجية بالتدرج الرأسي، حيث يتركز صنعها في يد مجموعة محددة من الأفراد الرسميين الذين يتمتعون بسلطات كبيرة نسبيا بما يجعلهم يتعاملون مع المجتمع من منطلق المبادأة والتوجيه، أما صنع السياسة الداخلية فإنه يتوزع بين أجزاء متعددة في المجتمع السياسي، حيث لا تأتي المبادرة دائما من السلطة الرسمية، بل أن هذه الأخيرة قد تضطر أحيانا إلى تغيير سياساتها إذا قوبلت بضغوط داخلية، زيادة على ذلك فإن حجم وكثافة التفاعلات بين المهتمين والمشاركين في صنع السياسة الخارجية أقل من مثيلتها في صنع السياسة الداخلية، وذلك من منطلق درجة الحوافز الملحة على التفاعل بين السياستين.

ب- *السياسة الخارجية تتسم بدرجة كبيرة من عدم اليقين:* تتميز السياسة الخارجية بدرجة كبيرة من عدم اليقين والذي يمثل موقفا لا يستطيع فيه صانع القرار التوصل إلى المعلومات المطلوبة عن ذلك الموقف. وقد تصل درجة اليقين إلى حد عدم القدرة على تحديد الاحتمالات التي قد تترتب عن اتباع سياسات أو بدائل معينة، وهو ما يطلق عليه عدم اليقين الهيكلي. هذا إضافة إلى توافر السياسة الخارجية على عناصر المفاجأة الاستراتيجية بشتى أبعادها مما يسمح بإمكانية الخداع السياسي والاستراتيجي. مما جعل السياسة الخارجية تتسم بهذه الطبيعة اللايقينية هو تميز بيئتها العامة بثلاث خصائص رئيسية نشرحها على النحو التالي:

- غموض البيئة الدولية: في كثير من الأحيان يصعب على صانع السياسة الخارجية أن يحصل على معلومات كافية أو مؤكدة عن أهداف واستراتيجيات وسلوكيات الوحدات الدولية الأخرى الكائنة في النسق الدولي، وحتى إن حصل على تلك المعلومات فإن قدرته على التحقق من صحتها تكون عادة محدودة إلى حد كبير. ضف إلى ذلك أن هناك تفاوتا وتغيرا شديدين بين وفي توجهات وسياسات الوحدات الدولية، مما يزيد من حالة عدم اليقين والتي تزيد كلما زادت درجة التفاوت.
- ضغوطات البيئة الدولية: تشكل السياسة الخارجية أحد مصادر التهديد للقيم الأساسية لصانعها والمصالح الأساسية الدولية، فإذا كان فشل خطة اقتصادية في السياسة الداخلية لا يعتبر كارثة قومية، فإن الهزيمة في حرب دولية تشكل تهديدا مباشرا لكيان الدولة، بمعنى أن سوء تقدير في السياسة الخارجية قد يوقع الدولة في خطر، وفي هذه الظروف تنشؤ ضغوطا نفسية هائلة على صانع السياسة الخارجية مما يقلل درته على التقويم الرشيد للمعلومات.
- أزمات السياسة الخارجية: تتميز السياسة الخارجية عن السياسة الداخلية بوجود عدد أكبر من الأزمات الدولية، والأزمة الدولية تمثل موقفا يتضمن أولا عدم القدرة على التنبؤ، وثانيا عدم القدرة على حساب كل البدائل بحكم عنصر المفاجأة، وثالثا عنصر الضغط النفسي بحكم ضيق الوقت.

سابعا: *البعد البرنامجي للسياسة الخارجية.*

1- البعد العام في السياسة الخارجية: إن عملية التصرف في المحيط الخارجي للوحدة الدولية يتطلب صياغة مجموعة من الأهداف وتحديد مجموعة من القرارات والسلوكات، بما يجعل السياسة الخارجية برنامجا يشمل أبعادا تتفاوت في درجة

عموميتها وفي درجة تأثير بعضها ببعض، دون أن يعني ذلك أن تكون السياسة الخارجية بالضرورة دائما سياسة مخططة. وهذا ما يجعل برنامج السياسة الخارجية ينصرف إلى بعدين رئيسيين أحدهما عام والآخر محدد، سنفصل فيهما على النحو التالي:

أ- التوجهات: يبدأ برنامج أي سياسة خارجية بتوجه للوحدة الدولية ضمن النسق العالمي، ويقصد بالتوجه الطابع العام والخصائص الأساسية لسياسة الوحدة الدولية عبر فترة زمنية طويلة نسبيا، ومن أمثلة ذلك الانعزالية والتدخلية وعم الانحياز.

- التوجه الإقليمي/والتوجه العالمي: يختلف المجال الجغرافي لتوجه السياسة الخارجية للوحدات الدولية، فهناك سياسات خارجية موجهة أساسا إلى ما وراء الإقليم الجغارفي المباشر لتشمل العالم بأسره، ويكمن الاختلاف بين التوجهين في التركز والتنوع الجغرافي للأنشطة والمصالح الرئيسية للسياسة الخارجية.
- إقرار/ أو تغيير الأوضاع الدولية الراهنة: ينصرف هذا التصنيف إلى التمييز بين توجه سياسة خارجية مفادها محاولة إقرار النمط الراهن للأوضاع الدولية، وبين توجه سياسة خارجية فحواه محاولة تغيير هذا النمط نحو نموذج مثالي متصور.
- التوجه التدخلي/اللاتدخلي: معيار هذا التصنيف هو أدوات تنفيذ السياسة الخارجية، بمعنى أي حد توظف الوحدة الدولية أدوات تدخلية في الوحدات الدولية الأخرى، وينصرف التوجه التوجه التدخلي إلى محاولة الدولة التأثير في سياسات الوحدات الدولية الأخرى من خلال التأثير في تركيبة السلطة السياسية القائمة فيها. أما التوجه اللاتدخلي فإنه قد يحاول أيضا التأثير في

سياسات الوحدات الدولية الأخرى، ولكن دون التدخل في تركيبة السلطة السياسية.

ب-*الأهداف:* يقصد بالأهداف «التفضيلات المتعلقة بالأشكال المستقبلية المحتملة، أي الأوضاع التي تود الدولة تحقيقها على مستوى البيئة الخارجية من خلال التأثير في النسق الدولي عن طريق تخصيص بعض الموارد»، والهدف في السياسة الخارجية يختلف عن مجرد الرغبة، إذ يتمضن قيمة مرغوبة، ولا يقتصر على مجرد التعبير ولكن الرغبة تتحول إلى هدف حين يتم تخصيص بعض الموارد وصياغة خطط وسلوك/أفعال لتحقيقه.

ويتضمن تحليل أهداف السياسة الخارجية عدة أبعاد رئيسية هي:

- من الذي يحدد أهداف السياسة الخارجية؟ هناك اتفاق على أن أهداف السياسة الخارجية، هي تلك التي يعبر عنها الأشخاص المخولون رسميا صنع سياسة الوحدة الدولية.
- من ينفذ أهداف السياسة الخارجية؟ قد يختلف محددو الأهداف عن أولئك الذين يقع على عاتقهم عبؤ اتفيذها (نقل التكنولوجيا، الحرب بالوكالة).
- من يستفيد مباشرة من تنفيذ أهداف السياسة الخارجية: قد تعبر الدولة عن هدف خارجي تلزم نفسها بتنفيذه، ولكن المستفيد وحدة دولية أخرى (التزام الولايات المتحدة بأمن الكيان الصهيوني).
- ما هو موضوع أهداف السياسة السياسة الخارجية: يعني مجموعة الظواهر والعلاقات التي ترغب الوحدة الدولية التأثير في أوضاعها المستقبلية وهي خمسة (الإقليم، النظام السياسي، الموارد الطبيعية، الموارد البشرية، المكانة الدولية).

- ما هو اتجاه أهداف السياسة الخارجية؟ يقصد به اتجاه العلاقة التي يرسمها الهدف في التعامل مع الوحدات الدولية الأخرى بشأن الموضوعات سالفة الذكر. وقد ميز فريق مشروع تحليل الصراع الدولي في جامعتي "لافال" و"كارلتون" بكندا بين أربعة اتجاهات لأهداف السياسة الخارجية (الحصول على أي من تلك الموضوعات، إستعادة....، حماية....، منع حصول الآخرين...).
- ما هي الأهمية النسبية لأهداف السياسة الخارجية؟ 1/أهداف مركزية، 2/أهداف وسيطة، 3/أهداف هامشية. الفارق النسبي بينهم يكون تبعا لإدراك الدولة.

ج- *الأدوار*: يتطلب تعامل الوحدة الدولية مع النسق الدولي ووحداته المختلفة أن تحدد الوحدة لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق، والوظيفة الرئيسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر، وماهية العلاقات الدولية الرئيسة للوحدة، وهو ما يعبر عنه بالدور "Role" الذي تؤديه الوحدة في النسق الدولي، ويشمل الدور الخارجي للوحدة الدولية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- تصور صانع السياسة الخارجية لمركز الوحدة في النسق الدولي، ويقصد به المجالات الرئيسية التي تتمتع الوحدة فيها بنفوذ على المستوى الإقليمي أو العالمي.
- تصور صانع السياسة الخارجية للدوافع الرئيسية للسياسة الخارجية للدولة (دوافع تعاونية، دوافع صراعية).
- توقعات صانع السياسة الخارجية لحجم التغير المحتمل في النسق الدولي نتيجة أداء وظيفته في النسق، فهناك أدوار تتضمن التغيير الكلي أو الجزئي للنسق، وأخرى تنصرف إلى استمرار الوضع الراهن.

انطلاقا من هذه الأبعاد يمكن تمييز مفهوم الدور بالخصائص التالية:

- لا ينصرف مفهوم الدور إلى مجرد تصوره، ولكن يشمل أيضا كيفية ممارسته.
- لا ينصرف مفهوم الدور إلى دور دولة صانع القرار فقط، ولكن يتضمن أيضا تصور أدوار الفاعلين الآخرين في النسق الدولي.
- من المتصور أن تلعب الدولة أكثر من دور في آن واحد، بل هذا هو الوضع الأكثر شيوعا.
- يمكن أن تلعب الدولة دورا معينا على المستوى العالمي ودورا آخر إقليميا.

2- البعد المحدد في السياسة الخارجية: إذا كان البعد الأول للسياسة الخارجية يتسم بالعموم والشمول ومن ثم صعوبة القياس الكمي، فإن البعد الثاني يتسم بالتحديد الزماني والمكاني، ومن تم يتميز بإمكانية القياس، ويتضمن هذا البعد مكونين هما:

أ- *القرارات:* كل سياسة خارجية تتضمن سلسلة من القرارات التي تشكل في مجموعها المسار العام لتلك السياسة، والقرار هو اختيار محدد من بين مجموعة بدائل محتملة يتم في لحظة محددة. ويمكن تقسيم قرارات السياسة الخارجية إلى قرارات إستراتيجية وأخرى تكتيكية.

- القرارات الاستراتيجية: هي تلك القرارات الرئيسية ذات الطبيعة السياسية العامة، وذلك بالنظر إلى أهميتها واستمرارية تأثيرها على مسار تلك السياسة مما يجعلها تصدر عن صانع السياسة الخارجية الرئيس، ويحتاج تنفيذها إلى مجموعة قرارات تكتيكية ذات طبيعة بيروقراطية.
- القرارات التكتيكية: هي تلك القرارات الجزئية ذات الطبيعة السياسية الإدارية المتعلقة بإعادة توزيع الموارد وتوزيع نمط العلاقات الخارجية، بما يجعلها في النهاية تشكل تنفيذا إجرائيا للقرار الإستراتيجي.

ب- *السلوكات:* سلوك السياسة الخارجية هو كل تصرف قولي أو فعلي محدد زمانا ومكانا، يقوم به الأشخاص الحكوميون المخولون رسميا التصرف باسم الدولة وتمثيلها، والموجه إلى الوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

هذا ويمكن قياس سلوك السياسة الخارجية من خلال ثلاثة مستويات:

- الأحداث الدولية.
- السلوك التصويتي الدولي.
- السلوك الدبلوماسي الدولي.

محاضرات الدكتور معوز عمر

المحور الثاني: سمات السياسة الخارجية.

توصلنا مما سبق إلى نتيجة مفادها أن السياسة الخارجية تتضمن مجموعة من الأبعاد التي تميزها عن غيرها من الظواهر على مستوى النظام السياسي وعلى مستوى البيئة الدولية، وهنا نضيف بأنه في عملية تطبيق وممارسة السياسة الخارجية ستتصف هذه الظاهرة بمجموعة من السمات التي يمكن ابتداء منها توصيف السياسة الخارجية لمختلف الوحدات الدولية.

أولا: *أهمية السياسة الخارجية.*

تعتبر السياسة الخارجية أحد العناصر الرئيسية المكونة للسياسة العامة للدولة، فهي تتضمن أبعادا متعلقة بالأمن القومي والكيان الإقليمي للدولة ومصالحها في البيئة الدولية، وعلى هذا الأساس تحتل السياسة الخارجية على العموم موقفا مركزيا في السياسة العامة للوحدة الدولية عند الحالات التالية:

1- **السياسة الخارجية كوظيفة تنموية:** وذلك من خلال الدور الذي تلعبه في إضفاء مكانة دولية معينة على الوحدة الدولية، بما يدفع الوحدات الأخرى إلى التنافس على منحها امتيازات اقتصادية واستراتيجية للاستفادة من مكانتها الدولية.

2- **دور السياسة الخارجية في تدعيم الاستقلال السياسي للدولة:** وذلك من خلال الدفاع في مواقفها الدولية على سيادتها الداخلية ودرء التدخلات الخارجية، ومن أمثلة ذلك اتباع بعض دول العالم الثالث لسياسة عدم الإنحياز.

3- **دور السياسة الخارجية في تأمين المصالح القومية:** حيث نجد صانع القرار يدافع بشتى الوسائل عن مصالح دولته المتنوعة عندما تكون هذه المصالح عرضة للتهديد الخارجي ومرتبطة بالأمن القومي للدولة.

4- السياسة الخارجية كآلية لتحقيق الاستقرار والتكامل القومي: ويتحقق ذلك عادة من خلال لجوء صانع السياسة الخارجية إلى التفاف الشعب حول صانع السياسة الخارجية في وجه العدو الخارجي.

5- دور السياسة الخارجية في تدعيم سلطة صانعها وإضفاء الشرعية على سلطته الداخلية: حيث تلعب السياسة الخارجية دورا حيويا في تأكيد مشروعية سلطة القائد السياسي وزيادة شعبيته عندما يُظهر حنكته السياسية وقدرته على تقديم الحلول للمشكلات الدولية وذلك لخلق انطباع لدى الرأي العام الداخلي بقدرته على الإنجاز.

والواقع أن أهمية السياسة الخارجية ليست مجرد قضية نظرية، وإنما أيضا قضية ترتبط بالأداء العام للنظام السياسي، فصانع السياسة الخارجية مطالب بوضع تلك السياسة في موقعها المناسب من السياسة العامة للدولة، وعلى وجه التحديد بتحقيق قدر من التوازن النسبي بين السياسة الخارجية والسياسة الداخلية "طبقا لظروف دولته"، وفي كل الحالات فإن اهتمام صانع السياسة الخارجية بتلك السياسة يتوقف على الحد الذي تنعكس فيه تلك السياسة إيجابيا على السياسة الداخلية دون أن يتخطى ذلك الاهتمام المقدرات القومية المتاحة لدولته، ذلك أن اتباع سياسة خارجية تتضمن إنهاكا للمقدرات القومية، إنما يؤدي إلى تآكل الأساس الداخلي لتلك السياسة، وبالتالي فشل السياسة الخارجية ذاتها على المدى البعيد.

ثانيا: ***استقلالية السياسة الخارجية.***

ينطوي مفهوم الاستقلالية في السياسة الخارجية على بعدين رئيسيين:

1- الاستقلال الداخلي للسياسة الخارجية: ويقصد به قدرة صانع السياسة الخارجية على تغيير تلك السياسة دون ان يلقى معارضة قوية من الرأي العام، حيث هناك بعض الأنظمة السياسية التي تزداد فيها حساسية صنع السياسة الخارجية بسبب تأثرها بقوى الرأي العام الداخلي إلى حد يصعب فيه على صانع القرار أن يحدث تغيرات هامة في سياسته الخارجية دون أن يتحمل تكاليف هائلة في قاعدة التأييد السياسي التي يتمتع بها، وانطلاقا من ذلك ستكون درجة الاستقلالية الداخلية للسياسة الخارجية متوقفة على درجة ترابط صنع تلك السياسة مع موقف الرأي العام الداخلي.

2- الاستقلال الخارجي للسياسة الخارجية: يتضمن هذا الفهوم بعدين فرعيين، الأول يتعلق بدرجة المبادرة بالفعل أو الاقتصار على رد الفعل التي تتسم بها السياسة الخارجية ، بمعنى أنها إذا ما كانت هذه الأخيرة تحددها الدولة بمبادرتها الذاتية أم أنها تكتفي بمجرد رد الفعل إزاء متغيرات البيئة الخارجية. أما المفهوم الثاني فإنه يرتبط بمدى إنفرادية أو جماعية عملية تنفيذ السياسة الخارجية، فإذا صاغت الوحدة الدولية سياستها الخارجية انطلاقا من مبادرتها الذاتية ونفذها بمفردها يمكن القول أنها تتمتع بدرجة من الاتسقلالية تفوق تلك التي تتمتع بها الوحدة الدولية التي تصوغ سياستها الخارجية كردة فعل للضغوط الخارجية وبالإشتراك مع وحدات أخرى.

وعلى هذا الأساس سنكون أمام ثلاثة أشكال من سلوك السياسة الخارجية:

1- السوك المستقل. 2- السلوك المترابط. 3- السلوك المختلط.

ثالثا: *توزيع السياسة الخارجية.*

يقصد بتوزيع السياسة الخارجية، توزيع اهتمامات تلك السياسة بين مختلف الوحدات الدولية، ذلك أن الدولة لا توجه سياستها الخارجية بالتساوي على مختلف الوحدات، ولكنها تركز اهتمامها على وحدات بعينها بناء على حدود إمكانياتها وتبعا لرغبتها في الحصول على منافع معينة. (دولة كبرى = سياسة عالمية، دولة صغرى = سياسة إقليمية).

ولدراسة توزيع السياسة الخارجية دراسة كمية لجأ باحثون إلى تطوير معاملين رئيسيين هما:

1- معامل الانتقاء: وهو مقياس يوضح درجة توزيع السياسة الخارجية بين مختلف الوحدات الدولية.

$$\text{معامل الانتقاء للدولة أ} = \frac{\text{عدد الوحدات الدولية التي استقبلت سلوكا خارجيا من الوحدة (أ)}}{\text{عدد الوحدات الدولية الكائنة فى النسق الدولى – الدولة (أ)}}$$

يتراوح هذا المقياس في المجال بين [0 ، 0.99].

2- معامل الأهمية: يحدد هذا المجال إلى أي حد توجه دولة ما (أ) سياستها الخارجية إلى دولة أخرى (ب)، حتى تتضح أهمية هذه الأخيرة بالنسبة لتلك الدولة، ومنه يكون معامل الأهمية للدولة (أ) في سلوكها إزاء الدولة (ب) على النحو التالي =

$$\frac{\text{مجموع سلوكيات السياسة الخارجية للدولة (أ) تجاه الدولة (ب)}}{\text{مجموع سلوكيات السياسة الخارجية للدولة (أ)}}$$

رابعا: ***أدوات السياسة الخارجية.***

يتطلب تحقيق أهداف السياسة الخارجية استعمال مجموعة من الأدوات وتعبئة مجموعة من الموارد والمهارات المناسبة لتحقيق تلك الأهداف، ذلك أنه من دون توافر تلك الموارد والمهارات يصبح من العسير تحقيق أهداف السياسة الخارجية، ويقسم "تشارلز هيرمان Charles Hermann" أدوات السياسة الخارجية إلى ستة (06) أدوات رئيسية نذكر أهمها فيما يلي:

1- الأدوات الدبلوماسية: وتضم المهارات والموارد (السفارات والقنصليات والمفوضيات) التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها إزاء القضايا الدولية.

2- الأدوات الاقتصادية: تشمل الأنشطة التي تستعملها للتأثير في إدارة وتوزيع الثروة الاقتصادية للدولة، ومن أمثلة ذلك منح وطلب المساعدات وفرض العقوبات والمقاطعات الاقتصادية ومنح الأفضليات التجارية.

3- الأدوات العسكرية: وهي مجموعة المقدرات المتعلقة باستعمال أو التهديد باستعمال العنف المسلح المنظم ضد الوحدات الدولية الأخرى، ومن أمثلتها تطوير القوات المسلحة وعقد المحالفات والمساعدة العسكرية أو الدخول في حروب دولية.

4- الأدوات السياسية الداخلية: تنصرف إلى تلك المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد القوى السياسية الداخلية بشأن التعامل مع قضايا السياسة الخارجية.

5- الأدوات الاستخباراتية: ويقصد بها مهارات جمع وتفسير المعلومات المتعلقة بقدرات وخطط ونوايا وسلوكات الوحدات الدولية الأخرى.

6- الأدوات الرمزية: يندرج تحتها مجموعة الأدوات التي تتضمن محاولة التأثير في أفكار الآخرين، ومنها الأدوات الدعائية والأيديولجية والثقافية، نذكر منها تلك الأنشطة الموجهة إلى التأثير في مفاهيم الأفراد العاديين والنخب غير الرسمية في الوحدات الدولية الأخرى.

ملاحظة: إن الأدوات الدبلوماسية هي بصفة عامة أكثر أدوات السياسة الخارجية استعمالا وتتلوها في الأهمية الأدوات الاقتصادية ثم الأدوات العسكرية. كذلك فإن الدول قد تتجه إلى التركيز على توظيف أداة معينة أكثر من غيرها من الأدوات، هذا وتتفاوت طبيعة الأدوات المستخدمة طبقا لمراحل صنع السياسة الخارجية، فمن المتصور أن تستعمل الدولة أدوات معينة في مرحلة جمع المعلومات (الاستخباراتية).

محاضرات الدكتور معوز عمر

خامسا: *قضايا السياسة الخارجية.*

إن السياسات الخارجية للدول في فترة الحرب الباردة كانت تدور حول قضية أساسية هي "قضية الأمن"، وكانت القضايا الأخرى تحتل مكانة هامشية في تحديد مسار السياسة الخارجية، بيد انه مع بداية عصر "الإعتماد المتبادل" ظهرت قضايا جديدة تفوق في أهميتها القضايا التقليدية، كقضايا التكنولوجيا وتلوث البيئة والتصحر، وقد أصبحت هذه القضايا تحتل مكانة بارزة في اهتمامات الدول، ربما على حساب قضية الأمن في بعده العسكري.

ومن المتصور أن تتبع دولة ما اتجاها في سياستها الخارجية صوب دولة أخرى حول قضية معينة، بينما يتغير ذلك الاتجاه صوب نفس الدولة حول قضية أخرى. كما أنه من المتصور أن تتوزع قضايا السياسة الخارجية للدولة حسب المناطق وحسب الاهتمامات والقدرا أيضا.

ونورد فيما يلي أحد التصنيفات الرئيسية التي قدمت حول قضايا السياسة الخارجية:

1- قضايا أمنية عسكرية: وتشمل تلك القضايا التي تتعامل مع المسائل المتعلقة بالعنف الخارجي بما في ذلك الأحلاف والأسلحة وغيرها من القضايا التي تتضمن إدراكا بالتهديد الموجه إلى أمن الوحدة الدولية.

2- قضايا سياسية – دبلوماسية: وتتضمن كل قضايا التفاعل الخارجي على المستوى العالمي والإقليمي والثنائي المتعلق بمكانة الوحدة الدولية في النسق الدولي، والمنظمات الدولية والقضايا السياسية الدولية التي لا تتضمن بعدا أمنيا مباشرا، إضافة العلاقات الدبلوماسية بكل أشكالها ومستوياتها.

3- قضايا اقتصادية – تنموية: وتشمل كل القضايا المتعلقة بالحصول على الموارد الاقتصادية كالتجارة الخارجية والمعونة الاقتصادية الخارجية، والاستثمار الأجنبي.

4- قضايا ثقافية – علمية: وهي كل القضايا المتضمنة لأبعاد علمية وثقافية كإعطاء المنح الدراسية وتبادل الأساتذة والطلبة والوفود الشعبية وغيرها.

ومن المتصور أن تتبع دولة ما اتجاها في سياستها الخارجية صوب دولة أخرى حول قضية معينة، بينما يتغير ذلك الاتجاه إزاء نفس القضية لكن في اتجاه دولة أخرى. مثلما قد تتوافق دولة ما مع دولة أخرى إزاء قضية معينة وتختلف معها حول قضايا أخرى.

ومن الثابت أن الدول لا تهتم بقضايا السياسة الخارجية المختلفة بدرجة واحدة، فهناك مجموعات من الدول تهتم بمجموعات من القضايا بما يميز سياستها الخارجية عن غيرها من السياسات، وأيضا يتغير اهتمام الدولة بقضايا معينة من فترة إلى أخرى وباختلاف المناطق وتبعا لتفاوت أحجام ومستويات التطور الاقتصادي للدول.

محاضرات الدكتور معوز عمر

المحور الثالث: شرح نسق السياسة الخارجية.

سؤال: لماذا تتمايز السياسات الخارجية للوحدات الدولية عن بعضها البعض؟

الجواب: ينبني المنطلق الأكاديمي على افتراض رئيس، مفاده أن السياسة الخارجية لا تتحدد ولا تتغير أو تتحرك بفعل الصدفة، وإنما استنادا إلى جملة من المتغيرات التفسيرية التي تتفاعل مع بعضها البعض في شكل أنماط متعددة ومتنوعة، اعتمادا على خصائص الوحدة الدولية محل الدراسة. ويمكن تصنيف تلك المتغيرات وفق ثلاثة أنماط رئيسية، هي:

المتغير المستقل:

أولا: المتغيرات الموضوعية.

يقصد بها تلك العناصر والفواعل الكامنة في البيئة العامة لعملية صنع السياسة الخارجية، مستقلة عنها وعن سلوك صانع قرار السياسة الخارجية، وهي تشمل بالأساس قسمين إثنين هما:

1- المتغيرات الداخلية: وهي متغيرات تقبع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، بمعنى أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي (التنظيمي، القومي...) ولا تنشؤ نتيجة التفاعل مع وحدات أخرى، وتتشكل هذه المتغيرات بدورها من فرعين رئيسيين:

أ- *الخصائص القومية:* يقصد بها مقومات قوة الدولة المشكلة من مجموع الموارد المادية المتمثلة في العناصر الجغرافية والاقتصادية والبشرية والعسكرية.

ب-*العناصر البنيوية:* وهي المتغيرات المرتبطة بالتكوين البنيوي والوظيفي للوحدة الدولية، لا من حيث طبيعة النظام السياسي ولا من حيث الخصائص المميزة له من مختلف المستويات الإيديولوجية، سياسية كانت أم اقتصادية وثقافية واجتماعية.

2- المتغيرات الخارجية: تمثل مجموع المتغيرات الناشئة ضمن البيئة الدولية، بمعنى الآتية من خارج نطاق ممارسة سلطة الدولة، وتلك التي تنشؤ نتيجة التفاعل مع باقي الوحدات، وتشمل في العموم النسق الدولي، التفاعلات الدولية، الموقف الدولي وإلى ما غيرها من المتغيرات.

ثانيا: المتغيرات النفسية (القيادية):

تنصرف هذه المتغيرات إلى فهم وإدراك صانع السياسة الخارجية للمتغيرات الموضوعية التي لا يمكن أن تحدث أثرها على صنع السياسة الخارجية إلا من خلاله، وعلى هذا الأساس تكون المتغيرات النفسية بمثابة الموجه لأثر المتغيرات الموضوعية (عناصر البيئتين الداخلية والخارجية) على عمليات صنع السياسة الخارجية، ومن بعده تؤثر سلوكاته على المتغير التابع (نمط السياسة الخارجية).

مثال: قائد سياسي تصور أن دولته تمتلك قوة عسكرية ضخمة مقارنة بقوة العدو فإنه سيتصرف في السياسة الخارجية على أساس هذا التصور حتى لو لم تكن دولته تمتلك تلك القوة في الواقع.

غير أن ذلك لا يعني أن المتغيرات الموضوعية هي مجرد متغيرات غير مباشرة، فهي التي تحدد إمكانية نجاح أو فشل السياسة الخارجية، حيث أنه وبمجرد أن يصوغ القائد السياسي وينفذ سياسته الخارجية، فإن تلك السياسة تستقل عن تصوراته الذاتية، فتتحدد فرص نجاح أو فشل تلك السياسة بالدرجة الاولى انطلاقا من طبيعة المتغيرات الموضوعية.

المتغير الوسيط:

يقصد به تلك المتغيرات التي تتدخل في التأثير على شكل العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، فأثر المتغيرات الموضوعية والنفسية على نمط السياسة الخارجية

يتحدد بشكل معين وفق عمليات صنع السياسة الخارجية، وهي تشمل هيكل وخطوات صنع تلك السياسة بما في ذلك عملية صنع واتخاذ القرار، والتي تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف العقائد والأطر الأيديولوجية والتنظيمية المعتمدة والمحددة تبعا لطبيعة النظام السياسي.

المتغير التابع:

لا يقتصر فهم السياسة الخارجية على تحديد واستخلاص تلك الأبعاد والخصائص المميزة لها، أو ربما التعرض فقط إلى الخطوات والمراحل التي تأخذها عمليات صنع السياسة الخارجية، بل إن وصف وتحليل هذه الأخيرة يفرض ضرورة استخلاص الأنماط الرئيسية لتلك السياسة، ويقصد بالنمط هنا تلك الوقائه التكرارية المتماثلة نسبيا والتي تحدث عبر فترة زمنية طويلة، والتي نوظفها في سبيل التنبؤ بمسارات السياسة الخارجية المحتملة في المستقبل.

المحور الرابع: محددات السياسة الخارجية.

الدرس الأول

الخصائص القومية.

يقصد بالخصائص القومية كل الأبعاد الكامنة في كيان الوحدة الدولية ذاتها كوحدة كلية شاملة، والتي تتسم بصفة الاستقرار النسبي، وعلى هذا الأساس سنعني بالخصائص القومية ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

1- تنصرف هذه الخصائص إلى الدولة كوحدة شاملة، دون الاقتصار على خصائص الوحدات الجزئية داخلها، كالمساحة الكلية والعدد الكلي للسكان في الدولة وليس في إقليم منها.
2- هذه الخصائص يمكن دراستها وقياسها وتحليلها دون الرجوع إلى الوحدات الدولية الأخرى التي تنتمي خصائصها إلى المتغيرات الخارجية.
3- يجب أن تكون هذه الخصائص ذات طبيعة مستقرة نسبيا، بمعنى أنها لا تحتمل التغير في فترة زمنية قصيرة، فمساحة الدولة مثلا ومستواها الحضاري وغيرها تتغير في فترات زمنية طويلة.

هذا وينصرف مضمون الخصائص القومية إلى خمسة أبعاد رئيسية هي:

أولا: *القدرات القومية.*

يقصد بالقدرات القومية حجم ومستوى الإمكانات المتاحة للدولة، وهو ما يعبر عنه في أدب العلاقات الدولية بعناصر قوة الدولة، ولتحليل هذه المقدرات لا بد من تناولها عبر ثلاثة موضوعات رئيسية هي:

1- عناصر المقدرات القومية: تتألف قدرات الدولة من تفاعل مجموع الموارد المتاحة للدولة مع مستوى التحيث، بمعنى درجة استغلال النظام السياسي في تفاعله مع المجتمع لتلك الإمكانات، والتي بدورها تشمل نوعين أساسيين هما الموارد الدائمة نسبيا وأهمها الموارد الجغرافية، والموارد المتغيرة وتشمل الموارد الاقتصادية:

أ- *الموارد الجغرافية*: تشمل مجموعة من العوامل الفرعية في مقدمتها الموقع الجغرافي الذي يحدد بشكل كبير المجال الحيوي المباشر لسياسة الدولة الخارجية من خلال تحديد هوية الدولة ونوعية التهديدات الخارجية المباشرة، هذا إضافة إلى عامل المساحة وطبيعة التضاريس، وتؤثر هذه العناصر على السياسة الخارجية للدولة بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها على عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية وعلى مركزها الدولي، كما أنها تؤثر بشكل مباشر على السياسة الخارجية إذا أنها تؤثر في نوعية ومدى الخيارات المتاحة للدولة، بل ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار "الحتمية الجغرافية" وعلى رأسهم "فريديريك راتزل Friedrich Ratzel"، إلى أن «الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول».

هذا وتجرد الإشارة إلى أن حركية تأثير العوامل الجغرافية على السياسات الخارجية للدول يعتمد على القوة النسبية للدولة، وعلى مستوى التطور التكنولوجي للقوة، بل إنه قد يكون باعثا للتهديدات الخارجية إذا لم تكن الدولة تمتلك قوة عسكرية قادرة على حماية تلك المواقع. ومن ناحية أخرى فإن تكنولوجيا الاتصال والمواصلات والتكنولوجيا العسكرية (مثلا الصواريخ العابرة للقارات) جعلت فرضيات الجغرافيا السياسية محل شك كبير، فلم تعد الحدود الطبيعية على سبيل المثال تشكل عائقا أمام احتمال تهديد الدولة من مسافات بعيدة أو ضمانا لأمن الدولة.

ب-*الموارد الاقتصادية:* يقصد بالموارد الاقتصادية الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتشمل الموارد الطبيعية مصادر الطاقة (كالبترول والفحم والغاز...) والمعادن الخام إضافة إلى الموارد الزراعية والمائية. والواقع أن توافر هذه الموارد للدولة لها الأساس المادي للنمو الاقتصادي، ويمكنها من الدخول في علاقات خارجية مكثفة، كما أنه يؤثر على قدرتها في اختيار نظم معينة للتسلح أو الدخول في حروب دولية والاستمرار فيها. ضف إلى ذلك أن افتقار الدول لبعض الموارد الطبيعية كان السبب وراء نشوب العديد من الحروب الأهلية.

هذا وتشمل الموارد البرشية السكان التابعين للدولة وخصائصهم المختلفة ن حيث الحجم والتوزيع، فتوافر السكان يمنح للدولة أساسا بشريا للنمو الاقتصادي وبناء القوة العسكرية، خاصة إذا كان حجم السكان مرتبطا بتوافر الموارد والقدرة على الاستفادة منه ومن ثم فإن حجم السكان في حد ذاته قد لا يعني الكثير بالنسبة للسياسة الخارجية للدولة إلا إذا كان مرتبطا بعوامل أخرى، ومن هنا يتحدث العلماء عن "الحجم الأمثل للسكان"، وهو ذلك الحجم الذي يتحقق فيه التوازن بين السكان والموارد الطبيعية المتاحة، إلا أنه يمكن القول بصفة عامة أن الحجم الصغير أو الكبير للغاية يعتبر عبئا أكثر منه ميزة للدولة. وبالإضافة إلى الحجم، هناك قضية توزيع السكان من حيث الأصول العرقية والدينية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو دينية قوية إلى التأثير على السياسة الخارجية للدولة.

2- **حدود المقدرات القومية:** ربما يتبادر إلى الذهن أنه كلما ازدادت القدرات القومية للدولة، ازدادت فعالية سياستها الخارجية (القدرة على تحقيق الأهداف). بيد أن هذا التصور ربما لا يكون صحيحا في كل الأحوال، فامتلاك الدولة للقدرات العسكرية والاقتصادية قد لا ينعكس بالضرورة على قدرتها أو رغبتها في تحقيق أهداف سياستها

الخارجية، كما أن الدولة قد لا تمتلك إلا قدرا محدودا من القدرات القومية ولكنها تستطيع تحقيق أهداف لسياستها الخارجية تفوق ما تؤهلها إياه تلك المقدرات.

أ- *عوامل عدم قدرة الدولة الكبرى* على تحقيق أهداف سياستها الخارجية:

- الدول الأخرى قد تخطؤ في إدارك القدرات القومية التي تتمتع بها الدولة الكبرى، أو تتصرف كما لو لم تكن تلك المقدرات موجودة.
- الدولة الكبرى قد لا تستطيع ترجمة قدراتها القومية فيما يتعلق بسياستها الخارجية إزاء الدول البعيدة عنها جغرافيا.
- الدولة الكبرى قد تستطيع أن تترجم قدراتها القومية فيما يتعلق بسياستها الخارجية إزاء قضايا معينة ولكنها لا تستطيع فعل الشيء ذاته إزاء قضايا أخرى.
- الدولة الكبرى قد لا تستطيع أن تفرض على الدول الأخرى الاستجابة إلى مطالبها لأن تلك الدول تتوقع منها التراجع عن تحقيق تلك المطالب أو التنازل عن بعضها.

ب- *عوامل قدرة الدولة الصغرى* على تحقيق أهداف سياستها الخارجية:

- قد تستطيع الدوة الصغرى أن تركز مقدراتها على قضية واحدة بينما تضطر الدولة الكبرى بحكم مسؤوليتها العالمية إلى تشتيت قدراتها على العديد من القضايا، مما يمنح الدولة الصغرى الفرصة لكسب القضية محل الجدل عل حساب الدولة الكبرى.
- قد تضطر الدولة الكبرى للاستجابة لمطالب الدولة الصغرى خوفا من انهيار هذه الأخيرة مما يخلق فرصا أمام الدولة الكبرى المضادة.
- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تفرض إرادتها على الدولة الكبرى إذا كانت الدولة الصغرى مستعدة لتحمل التضحيات والخسائر.

- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تؤثر على الدولة الكبرى إذا مانت تمتلك موارد طبيعية تهم الدولة الكبرى.
- قد تستطيع الدولة الصغرى أن تؤثر على الدولة الكبرى بالتهديد بالانحياز إلى الدولة الكبرى المضادة.

والخلاصة أن امتلاك الدولة للقدرات القومية يزيد عموما من فاعلية السياسة الخارجية، أو بعبارة أدق يزيد من "قدرة الدولة على التصرف". ولكن هذه العلاقة ليست علاقة طردية صحيحة دائما، ذلك أن التحليل السالف قد أوضح أنه ليس ثمة توافق ضروري بين المقدرات وبين فاعلية السياسة الخارجية.

الدرس الثاني

ثانيا: *الخصائص النظمية.*

يقصد بالنظام السياسي (The political Regime) تلك المؤسسات المترابطة والمرتبطة بها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة في إطار النسق السياسي (The political System)، ويختلف النظام السياسي عن النسق السياسي في أن هذا الأخير ينصرف إلى شبكة الأدوار السياسية في المجتمع التي لها علاقة مباشرة وغير مباشرة بعملية اتخاذ القرارات الملزمة، أو بمعنى آخر مثلما يعتبره "دافيد إيستن David Easten" «هو تلك الحالة التي تكون عليها مجموعة العناصر والوحدات في تفاعلها مع بعضها البعض».

- **أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية:**

ينطلق تحليل أثر النظام السياسي على السياسة الخارجية من افتراض أن عملية صنع السياسة الخارجية تتم من خلال السلطة التنفيذية بصفة رئيسية، وأن بنيان هذه الأخيرة يؤثر في طريقة صنعها لسياستها الخارجية، ويقصد ببنيان السلطة

التنفيذية في هذا الصدد، الموارد المتوفرة لديها والقيود المفروضة عليها في هذا المجال سواء من خلال علاقتها بالمؤسسات الأخرى أو بالمجتمع بصفة عامة ومن ثم فاختلاف بنيان النظم السياسية في إطار اختلاف أشكال الأنساق السياسية يؤدي إلى صنع سياسات خارجية متمايزة، كما أن تغير النظام السياسي في المجتمع ذاته يؤدي إلى تغير السياسة الخارجية.

يرى "سالمور Salmore" أن متغير النظام السياسي يتضمن متغيرين فرعيين يحددان حركية تأثير النظام السياسي على السياسة الخارجية، وهي الموارد السياسية المتاحة والضوابط السياسية المفروضة على النظام السياسي.

1- الموارد السياسية: يقصد بالموارد السياسية القدرات المتاحة للنظام السياسي في ميدان صنع السياسة الخارجية، وهي تنصرف بالتحديد إلى ثلاثة عناصر رئيسية تؤثر في قدرة النظام على الحركة في مجال السياسة الخارجية.

أ- حجم الموارد الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي: يتطلب تنفيذ أهداف السياسة الخارجية توافر قدرة معينة للنظام السياسي على توجيه الموارد العامة كالموارد الطبيعية والقوى العاملة والناتج الصناعي، وتتفاوت النظم السياسية في حجم الموارد المتاحة وفي مدى سيطرة النظام السياسي على تلك الموارد، أي قدرته على توظيفها في ميدان السياسة الخارجية. وعلى هذا الأساس يقول سالمور أن «النظام السياسي الذي يستند إلى قدر محدود نسبيا من الموارد الخاضعة لسيطرته الكاملة، يتمتع بقدر أكبر من حرية الحركة يفوق ذلك الذي يحظى به النظام العامل في مجتمع غني بالموارد، ولكنه لا يستطيع التحكم فيها».

ب- مؤسسية النظام السياسي: يقصد بمؤسسية النظام السياسي مدى اعتماد النظام في أدائه لوظائفه على أبنية بيروقراطية محددة، ووجود قنوات مستقلة لجمع المعلومات وتحليل البدائل واتخاذ القرار، ذلك أن وجود هذه الأبنية

والقنوات يوفر للنظام السياسي موارد تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية وعلى أقل تقدير فإن وجود مؤسسات لجمع المعلومات يشكل الخطوة الأولى في قدرة النظام السياسي على معرفة الأحداث الخارجية ومدى تأثيرها عليه.

ج- حجم *التأييد الاجتماعي للنظام السياسي:* كلما استند النظام السياسي إلى قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي لسياساته ازدادت قدرته على تنفيذ تلك السياسات، فالتأييد الاجتماعي مورد هام من موارد النظام السياسي التي يستطيع توظيفها في مجال التفاوض مع القوى الخارجية، كما أنه يؤديإلى توافر موارد أخرى لصانع السياسة الخارجية، كتسهيل عملية المصادقة على اعتماد الموارد اللازمة من السلطة التشريعية.

2- **الضوابط السياسية:** تنصرف الضوابط السياسية إلى مجموعة القيود المفروضة على النظام السياسي في مجال توظيف الموارد لتحقيق أهداف السياسة الخارجية، وتشمل تلك الضوابط ثلاثة متغيرات رئيسية نوردها على النحو التالي:

أ- *نمط تمثيل المصالح الاجتماعية:* يقصد به مدى تعبير النظام السياسي عن مصالح مختلف القوى (العرقية، الإثنية، والأيديولوجية) المتباينة في المجتمع، حيث أن تعارضها يشكل قيودا على قدرة النظام السياسي في اتباعه سياسات خارجية معينة، فإذا ما كان النظام السياسي يمثل فئة معينة قد يؤدي ذلك إلى سهولة صنع السياسة الخارجية، ولكنه يؤدي أيضا إلى اغتراب الفئات الأخرى بما يجعلها تعارض تلك السياسة، وهنا تتحول عملية صنع السياسة الخارجية إلى عملية مساومات لإرضاء مختلف القوى، ومن ثم تعاني السياسة الخارجية من عدم الاستقرار.

ب- *درجة التماسك السياسي للنظام:* نقصد بذلك مدى تماسك أو تجانس القاعدة السياسية للنظام، وقدرة هذا الأخير في السيطرة على المؤسسات السياسية الأخرى وتوجيهها، حيث نجد أن النظم العسكرية ونظم الحزب الواحد

أكثر تماسكا عن غيرها من النظم بما يعطيها قدرة على توجيه مختلف المؤسسات لخدمة أغراض سياستها الخارجية (علاقة السلطة التنفيذية بالتشريعية، وعلاقة الفرع الحكومي بالفرع غير الحكومي من النظام السياسي).

ت- *درجة المحاسبة السياسية:* يقصد به إلى أي حد يستطيع المجتمع أن يحاسب صانعي السياسة الخارجية على النتائج المترتبة عن تنفيذ تلك السياسة، فالنظم التسلطية لا تتوفر على آليات دستورية لتغيير النظام إذا ما فشلت سياسة الخارجية، على خلاف ما يحدث في النظم الديمقراطية التي يستطيع فيها أفراد المجتمع إسقاط الحكومات من خلال انتخابات حرة.

وتعتمد درجة المحاسبية السياسية للنظام على ثلاثة متغيرات هي:

- حجم المنافسة السياسية: أي مدى وجود منافسة سياسية داخلية قوية لأفراد السلطة الحاكمة من القوى السياسية الأخرى والبديلة، فكلما زادت تلك المنافسة زادت درجة محاسبية النظام وزادت القيود السياسية.
- حجم المشاركة السياسية: كلما ازدادت درجة مشاركة أكبر عدد من المواطنين في صنع السياسة الخارجية (التعبير عن الرأي، التصويت، الترشح للوظائف...) أصبح النظام مطالبا بأخذ عدد أكبر من وجهات نظر مختلف التيارات في الحسبان، وبالتالي إمكانية محاسبة النظام سياسيا.
- أسلوب تولي السلطة السياسية وفقدانها: ويقصد بذلك مدى اعتماد استمرار النظام السياسي على التصويت الشعبي الحر، فكلما كان تولي السلطة السياسية أو فقدانها معتمدا على رضاء الناخبين في تصويت دوري، كلما أصبح النظام السياسي أكثر حذرا في سياسته الخارجية

(الخطأ يؤدي إلى فقدان السلطة). بينما هذا الرأي ليس صحيحا دائما، لأن مثل هذه الضوابط تعزز فرص تصويب وتقويم السياسة الخارجية.

انطلاقا من هذه المتغيرات تتحدد آثار ودرجة الضوابط المفروضة على النظام السياسي، ويرى بعض الدارسين أن هذه الضوابط تؤدي إلى الحد من حركة النظام السياسي في ميدان السياسة الخارجية (القدرة على اتخاذ قرارات سريعة تستجيب للظروف الجديدة) كما أنها تؤدي إلى الحد من فاعلية تلك السياسة (القدرة على تحقيق الأهداف بأقل تكلفة ممكنة).

الدرس الثالث

تفعيل السياسة الخارجية بين النظم المفتوحة والنظم المغلقة:

يشير موضوع الضوابط السياسية على النظام السياسي إلى قضيتين هامتين هما:

1- معضلة النظم الديمقراطية في صنع السياسة الخارجية:

يرى أنصار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية أن هناك تناقضا جوهريا بين العملية الديمقراطية من جهة، وعملية صنع السياسة الخارجية من جهة أخرى، فالعملية الديمقراطية تفرض المنافسة السياسية ومشاركة مختلف القوى السياسية في إعداد وتنفيذ السياسة العامة، بينما تتطلب السياسة الخارجية سرعة الحركة في التعامل مع المتغيرات الخارجية الجديدة، ومحدودية عدد المشاركين في صنعها، إضافة إلى عنصر سرية التخطيط والتنفيذ، وهذا ما يتعارض مع المبادئ الديمقراطية التي تتطلب التشاور والعلنية. وقد أكد هذا الواقع الدارس "ألكسيس دي توكفيل Alexis de Tocqueviille" في مؤلفه المشهور الديمقارطية في أمريكا بقوله «نادرا ما تتطلب السياسة الخارجية الصفات التي تميز الديمقراطية بل على العكس فهي

تتطلب الاستخدام الكامل لكل الصفات التي تنعدم في النظم الديمقراطية، فالديمقراطية لا تستطيع حشد قواها في سرية أو تنتظر نتائج هذا الحشد في صمت، وتلك هي الصفات التي تمكن الدولة من الحصول على مكانة متميزة».

وعلى هذا الأساس يدعوا الواقعيون إلى ضرورة الفصل بين العملية الديمقراطية والسياسة الخارجية، وذلك على لسان كل من "مورجانتو Morganto" و"جون لوك John Locke" القائل «من الضروري ترك مسؤولية ما يجب عمله اتجاه الأجانب إلى تقدير من بيدهم السلطة» وعلى خطاه يقول مورجانتو «إن السياسة الخارجية التي تنفذ تحت الرقابة الديمقراطية هي سياسة تفتقد بالقطع إلى المتطلبات الرشيدة للسياسة الخارجية الجيدة». وتنبني وجهة نظر مورجانتو على أساس أن النظم الديمقراطية تضطر إلى إعداد سياساها الخارجية بما يتفق مع أهواء الرأي العام، وليس بما يتفق مع متطلبات الرشادة، وهذا ما يسفر عن صياغة سياسة خارجية غير رشيدة.

2- <u>التمييز بين معالم السياسة الخارجية للأنظمة الديمقراطية والأنظمة التسلطية:</u>

بناء على المعضلات السابقة الذكر والتي تقع فيها النظم الديمقراطية عند صنع سياساتها الخارجية، يرى بعض الدارسين أن النظم التسلطية أكثر فاعلية في مجال السياسة الخارجية للأسباب التالية:

- النظم التسلطية أكثر قدرة على اتخاذ قرارات سريعة من قبل مجموعة محدودة من الأفراد، على قاعدة قيادة الرأي العام أكثر من التعبير عنه.
- النظم التسلطية أكثر قدرة على ضمان تنفيذ قرارات السياسة الخارجية من قبل مؤسساته بالنظر إلى هيكله الهرمي وامتلاكه القوة الرادعة.
- النظم التسلطية أكثر قدرة على التأقلم المتغيرات الخارجية الجديدة، على اعتباره أقل تقيدا بالضوابط الداخلية.

- النظم التسلطية أكثر قدرة على حماية سرية سياستها الخارجية.

لكن من ناحية أخرى يرى أنصار التيار الليبرالي في دراسته للسياسة الخارجية أن النظم التسلطية ليست بأفضل من النظم الديمقراطية في ميدان السياسة الخارجية، بل إن النظم الديمقراطية تتمتع بمزايا معينة بما يكفل ضبط السياسة الخارجية مع يتفق والمصالح الوطنية للدولة، ويظهر ذلك من خلال النقاط الرئيسية التالية:

- تميل النظم الديمقراطية إلى انتخاب القيادات السياسية التي تتمتع بمهارات العمل السياسي اللازمة في الإدارة الفعالة للسياسة الخارجية.
- وجود ضوابط داخلية على حرية القائد السياسي في النظام الديمقراطي تجعل تحركه الخارجي محسوبا بشكل رشيد.
- انفتاح النظام الديمقراطي بما في ذلك عدم توافر السرية يوفر الفرصة لوجود حوار وطني حقيقي حول قضايا السياسة الخارجية.

من ناحية أخرى يؤدي تمييز طبيعة العملية السياسية في كل من النظامين الديمقراطي والتسلطي إلى اختلاف طبيعة العملية السياسية في كل من النظامين، ويظهر ذلك في أن النظم الديمقراطية أقل ميلا من التسلطية إلى استعمال الأدوات العسكرية في ميدان السياسة الخارجية، أو اللجوء إلى الحرب أو السلوك الصراعي الخارجي بصفة عامة، والعكس صحيح. هذا وتتميز السياسة الخارجية للنظم الديمقراطية كذلك بميلها إلى الاتسجابة لتوجهات الرأي العام.

الدرس الرابع: المتغيرات الخارجية.

أولا: النسق الدولي.

يقصد بالنسق "System" مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا من خلال عملية التفاعل، بمعنى أن سلوك أي وحدة يتأثر بسلوك الوحدات الأخرى ويؤثر فيها، هذا كما أن التفاعل الذي يتم ذاخل النسق ليس تفاعلا عشوائيا ولكنه تفاعل نمطي، يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبؤ به. والنسق الدولي ليس إلا نسقا بهذا المعنى ينطوي على أبعاد رئيسية نذكر منها:

1- الوحدات: يقصد بها الفاعلين الذين يقومون بأدوار معينة داخل النسق، فبحكم التعريف ينطوي النسق على وجود فاعلَيْن أو أكثر في حالة من التفاعل، حيث يؤثر هؤلاء الفاعلون المشاركون في النسق الدولي على درجة استقرار ذلك النسق، أي على احتمالات الحرب والسلام فيه. ويختلف دارسو العلاقات الدولية في تحديد أثر تعدد وحدات النسق الدولي على استقراره، فهناك اتجاه يتبناه "كينيث والتز Kenneth Waltz" يرى أنه كلما قل عدد الفاعلين الرئيسيين في النسق الدولي قل احتمال الحرب وزادت درجة استقرار النسق، (الحجة أن زيادة عدد اللاعبين يزيد من نقاط وقضايا الاختلاف)، بينما يرى الاتجاه الثاني بزعامة "كارل دويتش Karl Deutsch" أن ازدياد عدد الفاعلين الدوليين يزيد من استقرار النسق الدولي (الحجة أن تشتيت حجم الانتباه ينقص من الحساسية كلما زاد عدد الفاعلين).

2- البنيان: يقصد بالبنيان الدولي كيفية ترتيب وحدات النسق الدولي علاقاتها ببعضها البعض، ويتحدد البنيان الدولي على أساس كيفية توزيع المقدرات بين الوحدات الدولية وعلى درجة الترابط بين تلك الوحدات، حيث يقصد بتوزيع المقدرات في هذا الصدد نمط توزيع الموارد الاقتصادية ونمط توزيع الاتجاهات والقيم السياسية بين مختلف وحدات النسق الدولي، أما عن الترابط فإنه تخيل

وجود وحدات منعزلة عن بعضها البعض داخل ذلك البنيان، إذ لا بد لها أن تدخل في معاملات اتصالية واقتصادية متبادلة، وذلك في سعيها لتحقيق رفاهيتها الاقتصادية وبسبب زيادة تأثير ظاهرة الاعتماد المتبادل في جميع المجالات.

وانطلاقا من هذا المفهوم للبنيان وتطوراته عبر التاريخ ميز دارسو العلاقات الدولية بين ثلاثة أشكال رئيسية من الأبنية الدولية هي (الأحداية والثنائية والتعددية).

هذا وبصفة عامة يشكل البنيان الدولي أحد المؤثرات الضاغطة على السياسات الخارجية للوحدات الدولية الكائنة فيه، وقد أظهر الواقع أن السياسة الخارجية للوحدات الصغيرة أو المتوسطة أكثر قابلية للتأثر بالبنيان الدولي، وذلك من منطلق محدودية مواردها بما يحد من قدرتها على مقاومة الضغوط الآتية إليها من الوحدات الكبرى أو العظمى، هذه الأخيرة التي تمتلك من المؤهلات ما يمكنها من التأثير الحيوي في النسق الدولي.

3- المؤسسية: يقصد بها بناء أنماط مستقرة يمكن الاعتماد عليها لممارسة الأنشطة المختلفة، أي إقرار مجموعة من القواعد والأعراف والإجراءات التي يقبلها الفاعلون كإطار شرعي لممارسة النشاط عبر فترة زمنية معينة، بهذا المعنى فإن المستوى المؤسسي للنسق الدولي ينصرف إلى مدى وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة لممارسة مختلف الأنشطة الدولية، ويشمل ذلك المستوى مدى توافر التنظيمات الدولية الفعالة (المؤسسية التنظيمية) والأطر القانونية الدولية لممارسة العلاقات الدولية (المؤسسية القانونية).

ثانيا: المسافة الدولية.

يقصد بالمسافة الدولية مدى التشابه أو التفاوت بين خصائص الوحدة الدولية محل البحث، مع خصائص الوحدات الدولية الأخرى التي تدخل معها في علاقات متبادلة، ويتأسس مفهوم المسافة الدولية على افتراض أن المسافة النسبية بين الوحدة الدولية والوحدات الأخرى تؤثر في سياستها الخارجية، فسياسة الجزائر الخارجية اتجاه تونس تختلف عن سياستها الخارجية اتجاه المغرب، وعليه لا تنصرف المسافة النسبية بهذا المعنى إلى مجرد المسافة الجغرافية، ولكنها تشمل المسافة السياسية والثقافية والعسكرية والاقتصادية..... وغيرها.

ويطلق دارسو العلاقات الدولية على هذا التفسير للسياسة الخارجية اسم "نظرية المحيط Field Theory" حيث تؤكد هذه النظرية أن السياسة الخارجية للدولة "أ" اتجاه الدولة "ب" هي نتيجة حتمية للمسافة النسبية بين الدولتين، فيما يتعلق بمختلف الأبعاد القومية (الموقع الجغرافي، المقدرات القومية، الخصائص.... وغيرها) وهي بذلك تختلف عن "نظرية الخصائص Attribute Theory" والتي تقول بأن السياسة الخارجية للدولة هي محصلة للخصائص الداخلية الكامنة في تلك الدولة كمستوى قدراتها مثلا.

ثالثا: التفاعلات الدولية.

تتجه التفاعلات الدولية إلى مجموعة العلاقات ذات الطابع الحركي التي تنشأ بين الوحدات الدولية، فالدولة تحدد وتغير سياستها الخارجية على ضوء سلوكات الدول الأخرى اتجاهها، ونوعية الضغوط التي تتعرض لها من تلك الدول، وطبيعة المعاملات التي تتم بينها وبين تلك الدول، ولعل أهم تلك التفاعلات ما يلي:

1- سلوك الدول الأخرى: يتأثر السلوك الخارجي للدولة في لحظة معينة بسلوك الوحدات الدولية الأخرى اتجاهها، فالدولة تستقبل حوافز/دوافع/سلوكات عديدة

(قد تكون ذات طابع تعاوني أو صراعي) من الوحدات الفاعلة في النسق الدولي، هذه الحوافز تدفع الدولة إلى التصرف بشكل معين يتناسب مع فهمها لطبيعة الحافز، ومن تم يصبح السلوك الخارجي للدولة "أ" اتجاه الدولة "ب" نتيجة للسلوك الذي استقبلته الدولة "أ" من الدولة "ب" في المرحلة السابقة، أي أن السلوك السابق للدولة "ب" يؤثر في السلوك اللاحق للدولة "أ".

2- **سباق التسلح:** يقصد بسباق التسلح موقف يتضمن وحدتين دوليتين أو أكثر في حالة من العداء يزيد كل منهما أو يحسن مستوى تسليحه بمعدل سريع، وينظم أوضاعه العسكرية بالنظر إلى السلوك السياسي والعسكري السابق أو الراهن أو المتوقع للأطراف الأخرى.

هذا وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن السياسات الخارجية المسبوقة بسباق التسلح بين الدول المتصارعة عادة ما تنتهي بتصاعد الصراع إلى درجة الحرب.

3- **المعاملات الدولية:** تنصرف المعاملات الدولية إلى المبادلات الاقتصادية والإتصالية بين الوحدات الدولية، وينبني منطق المعاملات الدولية في السياسات الخارجية على أنه كلما زادت المعاملات بين الوحدات الدولية، أدى ذلك إلى ترويض السياسات الخارجية لتلك الوحدات وتوجيهها نحو السلوك التعاوني فيما بينها، ذلك أن المعاملات تخلق شبكة من المصالح التي تنمو إلى حد يصعب فيه على أي طرف المبادرة بأي سلوك من شأنه تهديد تلك المصالح، ويتولد لدى الوحدات اقتناع كامل بتشابك مصائرا مما ينتج توجها جديدا نحو التكامل بدلا من الصراع.

4- **الاستقطاب السوكي الدولي:** ينصرف مفهوم الاستقطاب إلى تأثير الطرف الثالث على السياسات الخارجية لوحدتين دوليتين إزاء بعضهما البعض، (مثلا: السياسة الخارجية المصرية إزاء إسرائيل لا تتأثر بالمسافة النسبية بين مصر وإسرائيل فقط، ولكن أيضا بنمط تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في العلاقة)، قد يكون هذا

الطرف وحدة دولية واحدة، وهنا يسمى الصراع بين الوحدات المعنية صراعا يتسم بالاستقطاب الأحادي Monopolarism، وهناك أيضا الاستقطاب الثنائي Bipolarism والذي يكون الطرف الثالث فيه أكثر من وحدة دولية واحدة (مثل: تأثير الولايات المتحدة والإتحاد السوفييتي في الصراع العربي الإسرائيلي)، ويأخذ هذا الاستقطاب صورتين، إما الاستقطاب الثنائي المتكافئ الذي يظهر بموجبه الطرفان المتدخلان بشكل متكافئ لدعم حليفيهما في الصراع، أو أن يتدخل أحد الطرفين بدرجة أقوى من الآخر في مساعدة حليفه، ويطلق على هذا الوضع حالة الاستقطاب الثنائي غير المتكافئ. هذا ومن ناحية أخرى قد يوجد أكثر من طرف يؤيد كل من أطراف النزاع على حدى، وهي حالة الاستقطاب المتعدد Multi-polarism. وبصفة عامة تلعب الأطراف الثالثة واحدا من الدورين التاليين:

أ/ صورة الوساطة بين الأطراف المتنازعة بهدف التخفيف من حدة التوتر بينهما.

ب/ صورة التدخل في توجيه سياسات الطرفين عن طريق مدهما معا أو مد أحدهما بالمعونة الاقتصادية والعسكرية والتأييد المعنوي بما يؤدي إلى التأثير في سياستها الخارجية. هذا كما أن تأثير الطرف الثالث يعتمد عامة على ثلاث متغيرات رئيسية هي:

- العلاقات بين الاطراف الثالثة.
- نمط توزيع القدرات بين الأطراف المحلية.
- حجم التأييد الذي يضمنه الطرف الثالث.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: باللغة العربية.

1- محمد طه بدوي وآخرون، مقدمة إلى علم العلاقات الدولية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، الإسكندرية، مصر، 2015.

2- خالدة عبدالرحمن، أطروحة مقدمة لنيل درجة الماجستير بعنوان: اتخاذ القرار في السياسة الخارجية السودانية- المحددات والآليات(1986-1999) "دراسة مقارنة"، كلية الاقتصاد والدراسات الاجتماعية قسم العلوم السياسية، جامعة الخرطوم، مايو 2004، السودان.

3- عبد الغفار رشاد القصبي: مناهج البحث في علم السياسة، مكتبة الآداب للنشر، الطبعة(1)، 2004.

4- ممدوح منصور، محاضرات في تحليل السياسة الخارجية، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية جامعة الإسكندرية، 2015.

5- ناجى محمد الهاتش، في معنى ومفهوم السياسة الخارجية(الفصل الأول)، كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت.

6- ناصف حتي يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت ،1985.

7- فاروق عمر، صناعة القرار و الرأي العام ، القاهرة للنشر و التوزيع ، القاهرة، مصر.

8- أشواق عباس، صنع السياسة الخارجية، الحوار المتمدن ، العدد 1291، 2005/8/19.

9- جمال على زهران، الإطار النظري لصانع القرار الخارجي، جامعة قناة السويس.

10- إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية- دراسة تحليلية مقارنة، ط1، الكويت، 1982.

11- ولد الصديق ميلود، مفاهيم أولية في تحليل السياسة الخارجية، مركز الكتاب الاكاديمي، 2018.

12- أحمد الكفارنة، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، دراسات دولية، العدد 42.

13- سعد الدين إبراهيم (وآخرون)، كيف يصنع القرار في الوطن العربي، الطبعة (2)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل 1988.

14- سعد أبو دية، عملية اتخاذ القرار في سياسة الأردن الخارجية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، الأردن، 1983.

15- هالة أبو بكر سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي(1967-1973)، سلسلة اطروحات لنيل رجة الدكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

16- فريدريك بيرسون ومارتن روتشستر، العلاقات الدولية: الوضع العالمي في أواخر القرن العشرين، الطبعة (2)، 1988.

محاضرات الدكتور معوز عمر

17- وليام دي كابلن، مدخل إلى السياسة الدولية، مقدمة نظرية، شركة ماركهام للنشر، شيكاغو، 1972). نقلا عن مجموعة من أساتذة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، مبادئ العلوم السياسية، القاهرة: دار النهضة العربية، 1990.

18- حسين بوقارة ، السياسة الخارجية : دراسة في عناصر التشخيص والاتجاهات النظرية للتحليل. الجزائر : دار هومة، 2012.

19- لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية (تر: محمد بن أحمد المفتي، محمد السيد سليم).الرياض: مطابع جامعة الملك سعود ،1989.

20- محمد السيد سليم ، تحليل السياسة الخارجية .ط2. القاهرة: مكتبة النهضة العربي، 1998.

21- جهاد عودة، محمد عبد العظيم، الوظيفة السياسية لصانع القرار في السياسة الخارجية المصرية: النظرية والمؤشرات. القاهرة : المكتب العربي للمعارف، 2015.

22- طارق زياد الشرطي، السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية: عثمانيون جدد أم علمانية مؤمنة؟. عمان : الوراق للنشر والتوزيع، 2014.

23- خليل حسين ، العلاقات الدولية: النظرية ، الواقع، الاشخاص والقضايا. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011.

24- أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية. عمان :دار زهران، 2015.

محاضرات الدكتور معوز عمر

ثانيا: باللغة الأجنبية

25- Fredrics pearson and martin rochester, international relations, the global condition in the late twenty century, second edcion (N. Y.mac graw-hill.inc), 1988.

26- William D.caplin, introduction to international politics, theoritical overview, chicago: Markhom.publishing company, 1972.

27- K.J.Holsti;International politics, frome work for analysis englewood cliffs:prentice – hall,1972.

محاضرات الدكتور معوز عمر